دور مؤثر للمملكة في مجموعة العشرين والاقتصاد العالمي

عضوية المجموعة تعطي المملكة قوة ونفوذا سياسيا واقتصاديا ومعنويا كبيرا

الرياض - واس

تشارك المملكة العربية السعودية في قمة مجموعة العشرين التي ستعقد هذا العام في مدينة أنطاليا التركية يومي ١٥ و١٦ من شهر نوفمبر الحالي.

ويرأس وفد المملكة إلى القمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله -

وقد شكل دخول المملكة العربية السعودية إلى مجموعة العشرين الدولية التي تضم أقوى ٢٠ اقتصاداً حول العالم زيادة في الدور المؤثر الذي تقوم به المملكة في الاقتصاد العالمي، كونها قائمة على قاعدة اقتصادية - صناعية صلبة.

ونشأت مجموعة العشرين عام ١٩٩٩م بمبادرة من قمة مجموعة السبع لتجمع الدول الصناعية الكبرى مع الدول الناشئة، بهدف تعزيز الحوار البناء بين هذه الدول، كما جاء إنشاء المجموعة بسبب الأزمات المالية في التسعينات، فكان من الضروري العمل على تنسيق السياسات المالية والنقدية في أهم الاقتصادات العالمية والتصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، كما كان تأسيسها اعترافاً بتصاعد أهمية وتعاظم أدوار الدول الصاعدة في الاقتصاد والسياسات العالمية وضرورة إشراكها في صنع القرارات الاقتصادية الدولية .

وتمثل المجموعة (الدول الصناعية وغيرها من الدول المؤثرة والفاعلة في الاقتصاديات العالمية) ٩٠٪ من إجمالي الناتج القومي لدول العالم، و ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية، إضافة إلى أنها تمثل ثلثي سكان العالم.

وتضم مجموعة العشرين : المملكة العربية السعودية، والأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وروسيا، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم الاتحاد الأوروبي المكمل لمجموعة العشرين. إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويعد دخول المملكة كعضو في أكبر مجموعة اقتصادية في العالم اعترافاً بأهمية المملكة الاقتصادية ليس في الوقت الحاضر فقط، إنما في المستقبل أيضا، وتعطي العضوية في هذه المجموعة للمملكة قوة ونفوذا سياسيا واقتصاديا ومعنويا كبيرا يجعلها طرفا مؤثرا في صنع السياسات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في اقتصاد المملكة واقتصادات دول المنطقة.

وجاءت عضوية المملكة في مجموعة العشرين نتيجة لارتفاع أهميتها كمصدر ومسعر للطاقة العالمية التي تهم جميع دول العالم، ولارتفاع حجم تجارتها الدولية وتأثير ذلك على دول العالم، كما جاءت نتيجة لارتفاع مواردها المالية، التي من المتوقع أن تزداد في المستقبل - بمشيئة الله - وتزيد من أهمية المملكة في الاقتصاد العالمي، ولهذا فإن السياسات المالية التي تتخذها المملكة لا تؤثر في اقتصادها فقط، إنما لها تأثير واضح وواسع في المستوى العالمي،حيث تؤثر في نشاط الاقتصاد العالمي من خلال تأثيرها في التجارة العالمية ومن خلال التحويلات إلى الخارج وسياسة الاستثمار في الأوراق المالية العالمية.

وأسهم توسع دائرة تأثيرات الدور الاقتصادي السعودي في المنطقة في تصنيف المملكة من بين أفضل اقتصادات العالم الناشئة جنبًا إلى جنب مع دول صاعدة كبرى كالصين والهند وتركيا، وسط ما تمثله المملكة من ثقل اقتصادي مهول في منطقة الخليج والشرق الأوسط والبلدان العربية .

ومن النتائج الإيجابية لعضوية المملكة في هذه المجموعة توفير قنوات اتصال دورية بكبار صناع السياسات المالية والاقتصادية العالمية، ما يعزز التعاون الثنائي مع الدول الرئيسة المهمة في العالم، كما رفعت عضوية المملكة في هذه المجموعة من أهمية توفير مزيد من الشفافية والمعلومات والبيانات المالية والاقتصادية المتعلقة بالمملكة أسوة بدول العالم المتقدم. ومن المتوقع أن تؤدي عضوية المملكة في المجموعة إلى تنسيق وإصلاح بعض السياسات في عدد كبير من المجالات المالية والاقتصادية، ما سيدفع إلى مزيد من التطوير للقطاعات المالية والاقتصادية ويصب في نهاية المطاف في مصلحة المملكة واقتصادها.

وتنويجا لما تملكه المملكة العربية السعودية من إمكانات اقتصادية عالمية أنشأت العديد من المدن الاقتصادية، كما شرعت بإنشاء مشروع مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض على مساحة تبلغ مليون وستمائة ألف متر مربع حيث يعد المركز أحد المراكز المالية الرئيسة في العالم لوجوده بأحد أكبر اقتصاديات المنطقة وهو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم والتنظيم والمواصفات التقنية والتجهيز .

وتمتلك المملكة ثاني أكبر صندوق استثمارات سيادية في إلعالم ، والأكبر عربيا ، حيث تحتوي مؤسسة النقد العربي السعودي أصولا للمملكة موزعة على مختلف أنحاء العالم ، بما في ذلك الأسواق الناشئة والأسواق المتقدمة على حد سواء ، بما يجعل القرارات الاستثمارية للمملكة ذات أهمية استثنائية .

واستطاعت المملكة القيام بدور مهم في الإسهام بضبط وتيرة الاقتصاد العالمي حيث استحوذت خلال مشاركاتها في مجموعة العشرين على أهمية استثنائية.

وكان لنجاح المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - في توجيه سياستها الاقتصادية ودعم الاقتصاد وقطاع الأعمال السعودي، أبلغ الأثر في جعل المملكة دولة فاعلة في رسم سياسة الاقتصاد العالمي وقبلة آمنة للاستثمارات من مختلف دول العالم.

وتأكيدا على مكانة المملكة وثقلها المؤثر على الاقتصاد العالمي ولمواقفها المعتدلة وقراراتها الاقتصادية الرشيدة التي تبنتها خلال سنوات التنمية الشاملة إضافة إلى النمو المتوازن للنظام المصرفي السعودي، شاركت المملكة في اجتماعات القمة المختلفة .

وجاءت هذه المشاركات تأكيداً على مكانة المملكة في المحفل الاقتصادي الدولي ، والتزامها بالاستمرار في أداء دور فاعل وإيجابي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي ، وعلى دورها في صياغة نظام اقتصادي عالمي يحقق نموًا اقتصاديا عالميا متوازنا ومستداما وبما يحافظ على مصالح جميع الدول المتقدمة والنامية.

وفي القمة التي عقدت في مدينة تورنتو الكندية أكدت المملكة على أهمية أن تكون هذه المجموعة المحفل الرئيس للتعاون الاقتصادي الدولي بما ينسجم مع التطورات على خريطة الاقتصاد العالمي ، ويستجيب للحاجة لوجود مجموعة أكثر تمثيلا لاقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وأشارت المملكة في كلمة ألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - إلى نجاح مجموعة العشرين في الاستجابة للأزمة المالية العالمية بما اتخذته من تدابير جنبت العالم الوقوع في الكساد ؛ واستبركت أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الهشة تجعل من إعلان النجاح مؤجلا ، مؤكدة أهمية أن يكون النمو العالمي أقوى وأكثر توازنا وقدرة على الاستمرار ، من خلال تبني إجراءات منسقة من قبل دول المجموعة ؛ وفي نفس الوقت مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة بكل دولة.

وشددت المملكة على أهمية إصلاح الأنظمة المالية لتفادي وقوع الاقتصاد العالمي في أزمات مماثلة في المستقبل ، مبينة أن تطبيق أنظمة إشرافية ورقابية قوية تعد بديلا أنسب من فرض ضرائب على المؤسسات المالية.

وأكدت قدرة النظام المالي فيها على الصمود التي تعززت على مدار السنوات الماضية ، بفضل الإجراءات الصارمة والرقابة الاستباقية ، مفيدة أن النظام المصرفي احتفظ بسلامة أوضاعه وبمستويات ربحيته ورسملته المرتفعة حتى في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة.

وبينت المملكة أنها اتخذت عددا من الإجراءات في مجال السياسة المالية العامة والسياسة النقدية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ، حيث استمرت في مجال المالية العامة في برنامجها الاستثماري في القطاعين الحكومي والنفطي ، بإنفاق مبلغ ٤٠٠ مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات ، وهو إنفاق يعد من أكبر برامج التحفيز التي أعلنتها دول المجموعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى زيادة رؤوس أموال مؤسسات التمويل المتخصصة لتتمكن من توفير تمويل إضافي للقطاع الخاص وخاصة المشاريع الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

كما اتخذت المملكة عدة إجراءات في مجال السياسة النقدية والقطاع المالي والتجارة ، وقد ساعدت هذه الإجراءات في الحد من تأثير الأزمة المالية العالمية وتعزيز أداء الاقتصاد السعودي.

وعن تطورات أسواق النفط ، أكدت المملكة أن التقلب الشديد في أسعار النفط الذي شهده العالم في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تسبب في الإضرار بالبلدان المنتجة وكذلك البلدان المستهلكة، ورأت أنه ينبغي للبلدان المستهلكة أن تنظم الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية بصورة أقوى وأكثر فعالية،حيث استمرت المملكة في تطبيق سياستها البترولية المتوازنة للإسهام في استقرار أسواق النفط ، ومن ذلك رفعها لطاقتها الإنتاجية إلى ١٢,٥ مليون برميل يوميا.

وطالبت المملكة الدول المستهلكة بالتعاون مع الدول المنتجة لضمان استقرار الأسواق ، وأمن الطلب والإمدادات لأهمية ذلك لضمان تدفق الاستثمارات المطلوبة في الطاقة الإنتاجية، والعمل على تعزيز إمكانيات حصول الدول الفقيرة خاصة على الطاقة من خلال تبني سياسات وبرامج عملية لتنفيذ مبادرة الطاقة من أجل الفقراء، حيث أن تعزيز إمكانيات الوصول إلى مصادر طاقة نظيفة ومتنوعة وموثوقة ومعقولة التكلفة يعد أمرا أساسيا لتحقيق النمو والتنمية المستدامة .

وأكدت أهمية دعم الدول النامية وخاصة الفقيرة التي تضررت جراء الأزمة ، مفيدة أنها عملت جهدها على مساعدة تلك الدول لتخفيف وطأة الأزمة العالمية عليها من خلال زيادة مساعداتها التنموية والإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف ، وفي دعم وتعزيز موارد بنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وبخصوص قضايا التجارة الدولية أوضحت المملكة أن استمرار انتعاش التجارة العالمية يعد مطلبا ضروريا للمساهمة في تعجيل وتيرة النمو العالمي الأمر الذي يتطلب تجنب القيود الحمائية واتخاذ تدابير ملائمة لمساندة التمويل المرتبط بالنشاط التجاري، داعية الدول المتقدمة إلى معالجة دعمها للمنتجات التي تمتلك فيها الدول الفقيرة ميزة نسبية.

وتمشيا مع التزام المملكة بحرية التجارة فإنها تواصل القيام بجهودها لدعم مبادرات تحرير التجارة على جميع المستويات، كما تواصل تقديم التمويل لأغراض التجارة من خلال عدد من البرامج والصناديق الوطنية والإقليمية.

وفي مجال مناخ الاستثمار أثنى تقرير البنك الدولي على الإصلاحات التي أجرتها الحكومة في السنوات الأخيرة في مجالي التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي، وصنف التقرير المملكة في المرتبة ١٢ من بين ١٨٣ دولة ، مبينا أن المملكة ومن خلال عضويتها في مجموعة العشرين وبالتنسيق مع دول هذه المجموعة تبذل جهودا كبيرة لتحقيق الاستقرار ودعم الدول النامية ، إضافة لمساهمتها الكبيرة في مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية .

وشارك الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود (حينما كان وليا العهد نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزيرا للدفاع) في قمة العشرين التي عقدت في مدينة بريسبن الاسترالية يومي ٢٢ و ٢٣ / ١١ / ١٤٣٦هـ،ليجسد - أيده الله - حرص المملكة على الحضور القوي والفاعل في هذه المنظومة المهمة التي تعد المنتدى الرئيس للتعاون الاقتصادي بين دولها الأعضاء الذين يمثلون ٨٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من ٧٥ ٪ من التجارة العالمية، وثلثي سكان العالم تقريبا.

وألقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز كلمة المملكة خلال القمة أعرب فيها - رعاه الله - عن سعادته بالتواجد في دولة أستراليا الصديقة، شاكرًا جُهودها في رئاسة المجموعة لعام ١٤٣٦هـ وعلى حرْصها لتعْزيز دور هذه المجموعة المهمة بوَصْفِهَا المنتدى الرئيسْ للتعاون الاقتصَادي بينَ دُولِهاَ الأعْضاء لتحقيق الهَدف المشترك في نمو اقتصادي عالمي قوي ومتوازن ومُستدام.

وقال الملك المفدى : إنَّ ضعف وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي، وازدياد حدة المخاطر يتطلبُ مواصلة تنفيذ السياسَاتَ الاقتصادية والإصلاحات الهيكليَّةَ الداعمةَ للنُمو، وإيجادَ فرص العمل،واستكمال تنفيذ إصلاح التشريعاتَ الماليَّة،لحدِّ من المخاطر التي قَد تؤثرُ على الاستقرار المالي العالميَ،والاستمرارَ في تعزيز أطر السياسَات المالية والهيكلية في اقتصادات بعض الدُولَ الأعضاء، مشدداً على الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي والسِّلم العالمي، حيث لا يُمكنُ تحقيق أحدهما دونَ الآخر، الأمرُ الذي يتطلبُ منَ الجميع التعاونَ والعملَ لمُعالجة القضايَا التي تُمثِّلُ مصدرَ تهديد لهذا السِّلم.

ورحب بتوافق الآراءَ لترسيخ الثقة في الاقتصاد العَالمي،وتحفيز نموِّه واسْتدامتِه، وتعزيز جهود إيجَاد فرَص العمل على النحو الوارد في خطط العمل المقرَّة في إستراتيجيات النموِّ الشاملة لدول المجموعَة، مؤكدًا ضرورةَ التنفيذ الكامل للتدابير والسياسات الطموحةَ الفرديَّة والجماعية التي تضمَّنتهاَ هذه الاستراتيجيات بهدف رفع الناتج المحلي الإجمالي للمجموعةِ بأكثر من ٢ ٪ على مدى السنوات الخمسَ المقبلة، مع مُراعاة المرونة وفقاً للأوضَاع الاقتصادية لكل دولة.

وأوضح الملك سلمان بن عبدالعزيز أنَّ تعزيزَ إمكانيَات الوصول إلى مصادر طاقة مُستدامة وموثوقة وبتكاليف معقولة، خاصة للدول الفقيرة، يُعد شرطاً أساسيا لخفضِ الفقر وتحقيق التنمية، مبيناً أنه وفي هذا الإطار بدأت المملكة العربية السعوديَة في تنفيذ برنامج وطني شامل لترشيد ورفع كفاءة استخدام الطاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنميةَ المحلية .

أما فيما يخص أسواق الطاقة العالميةَ فقد شدد خادم الحرمين الشريفين ، رعاه الله ، على أن المملكة مستمرة في سياستها المتوازنة ودورها الإيجابي والمؤثر لتعزيز استقرار هذه الأسواق من خلال دورها الفاعل في السوق البترولية العالمية، والأخذ في الاعتبار مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة.

وختم الملك سلمان بن عبد العزيز كلمة المملكة قائلاً: لقد حققَ اقتصادُ المملكة خلال السنوات الأخيرة نموا قويا خاصة القطاع غير النفطي ، ونُعبِّرُ عن الارتياح للأوضاع الماليةَ العامة الجيدة نتيجة للجهود التي بُذلت لتعزيزه من خلال بناء الاحتياطيات وتخفيض نسبةَ الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى وصلتْ إلى أقل من ثلاثة في المئة، وبناء مؤسسات ماليةً وقطاع مصرفي قوي يتمتعُ بالمرونة والملاءة الماليةَ القويةَ، وسوفَ تستمرُ المملكة باتباع السياسات الاقتصاديةَ وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تعزيزَ النموَ القويَ وتشجيع التنوعَ الاقتصادي، ورفع معدلات التوظيف والمشاركة للمواطنين،ودفع عجلةَ التنميةَ المستدامة.

وعلى هامش أعمال القمة استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز . حفظه الله. فخامة الرئيسة بارك كون هاي رئيسة جمهورية كوريا وعقد الجانبان اجتماعًا تم خلاله استعراض عدد من المسائل المدرجة على جدول أعمال القمة ، إلى جانب بحث

أوجه العلاقات القائمة بين البلدين.

كما التقى - رعاه الله - معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيسة صندوق النقد الدولي كرستين لاغارد كلا على حده، وجرى خلال اللقاءين مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال القمة.

وبحث الملك سلمان بن عبد العزيز مع دولة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي عددًا من الأمور ذات الاهتمام المشترك، والعلاقات الثنائية وعدد من موضوعات قمة مجموعة العشرين، كما بحث - حفظه الله - مع دولة رئيس الوزراء السنغافوري لي هسين لونغ العلاقات الثنائية بين المملكة وسنغافورة، وأفاق التعاون بين البلدين، وسبل دعمها وتعزيزها.

واستقبل خادم الحرمين الشريفين على هامش القمة أيضًا فخامة الرئيس فرانسوا هولاند رئيس الجمهورية الفرنسية، وعقد مع فخامته اجتماعًا تم خلاله استعراض جدول أعمال القمة، والعلاقات الثنائية بين البلدين، إضافة إلى مجمل الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

كما استقبل - حفظه الله - دولة رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون، وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث حول عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال القمة، إضافة إلى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين.

واستعرض خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود مع دولة رئيس وزراء أستراليا تونى أبوت عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال القمة، وبحث الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين وعدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك.

البلدان وقعا اتفاقية الصداقة والتعاون في ١٩٢٨م

العلاقات السعودية التركية تشهد تناميا مستمرا وتوافقا في معظم المواقف

الرياض - واس

تشهد العلاقات الأخوية التي تربط بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية الشقيقة تناميا مستمرا وتوافقا في معظم المواقف حيال قضايا المنطقة والعالم.

ويعود تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية إلى عام ١٩٢٩م وذلك إثر توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين في العام السابق له.

وقد أرست الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين قواعد هذه العلاقة ودعمتها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة.

ففي المجال السياسي تتسم مواقف البلدين بالتنسيق والتشاور وتبادل الآراء فيما يخص القضايا التي تهم البلدين وتخدم مصالح الأمة الإسلامية سواء عن طريق الزيارات العديدة المتبادلة بين المسؤولين في البلدين أو داخل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وقد أولى البلدان بوصفهما جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية قضاياها جل اهتمامهما من منطلق إيمانهما بعدالة هذه القضايا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وما يقومان به من جهود مكثفة لنصرة الشعب الفلسطيني والوصول إلى تسوية عادلة للنزاع العربي الإسرائيلي.

وكذلك دورهما الفاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي لكل ما فيه خدمة الإسلام والمسلمين.

ويتفق موقف البلدين في مواجهة آفة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله ويدعوان دائما إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وقد سجلت الزيارات المتبادلة بين القيادتين السعودية والتركية دليلا ساطعا على قوة العلاقات ومتانة وشائجها حيث قام الملك فيصل بن عبدالعزيز . رحمه الله . بزيارة لمدينة اسطنبول التركية عام ١٩٦٦م في إطار جهوده وسعيه لتوحيد الدول الإسلامية.

وتأتي الزيارة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - إلى تركيا في الرابع عشر من شهر رجب عام ١٤٢٧هـ الموافق للثامن من أغسطس ٢٠٠٦م علامة بارزة على قوة ومتانة هذه العلاقة.

وكان من ثمار هذه الزيارة التوقيع على ست اتفاقيات ثنائية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية ، فقد جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارتي الخارجية في البلدين.

كما جرى التوقيع على بروتوكول تعاون بين المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في المملكة العربية السعودية والمديرية العامة لإرشيف الدولة برئاسة الوزراء التركية ، ثم جرى التوقيع على اتفاقية بين حكومتي البلدين بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، كذلك جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارتي المالية في البلدين بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، كما جرى التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارتي الصحة في البلدين ، وتم التوقيع أيضا على اتفاقية لتنظيم عمليات نقل الركاب والبضائع على الطرق البرية بين حكومتي البلدين.

وشهد التعاون في المجال الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية منذ توقيع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني عام ١٩٧٣م تطورا ونموا مستمرا حتى وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٠٦م نحو ثلاثة ألاف مليون دولار .

وتشكلت على ضوء الاتفاقية السابقة اللجنة السعودية التركية المشتركة وهناك أيضا مجلس رجال الأعمال السعودي التركي .

وأعلنت الحكومتان عن العزم الأكيد على توثيق العلاقات الاقتصادية وعقدا مجموعة من الاتفاقيات الثنائية شكلت الإطار القانوني المناسب لهذه العلاقات.

وتمثل التطور في العلاقات الاقتصادية في تبادل الزيارات والمعارض وإنشاء الشركات المشتركة ، وارتفاع مستوى التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين.

كما قام الصندوق السعودي للتنمية بدور رائد في توفير التمويل الميسر لعدد من مشروعات وبرامج التنمية في تركيا خلال الثلاثة عقود الأخيرة.

وامتدت يد البذل والعطاء إلى كافة المجالات ووقفت المملكة إلى جانب الحكومة التركية والشعب التركي لمواجهة الزلازل والكوارث الطبيعية، ودعمت مراكز الأبحاث هناك وقدمت المساعدات البترولية.

وفي المجال الثقافي تأكدت الرغبة المشتركة للبلدين في التعاون الثقافي وتبادل الزيارات من خلال اتفاقية التعاون الثقافي الموقعة عام ١٩٧٦م، وكذلك افتتاح معالي وزير الثقافة والإعلام السابق الأستاذ إياد بن أمين مدني ومعالي وزير الثقافة والسياحة بالجمهورية التركية أرطغرل جوناي في العاصمة التركية أنقرة الأيام الثقافية السعودية في تركيا والتي تضمنت صورا حية لواقع المملكة الثقافي والأدبي والفني تجسد من خلال المعارض والمحاضرات والأمسيات والحفلات والعروض الفنية.

وأعطت الأيام الثقافية السعودية في تركيا انطباعا جيدا عن الثقافة والفنون السعودية وتركت صورة طيبة للغاية عن السمات المشتركة لشعبين مسلمين يلتقيان في عدة عناصر منها الدين والتاريخ والمصير المشترك ، وكانت نقطة انطلاق لتعزيز وتنشيط وتعميق التبادل الثقافي بين البلدين الشقيقين.

ويفد إلى المملكة سنويا أكثر من مائتين وخمسين ألف تركي لأداء مناسك الحج والعمرة وتستضيف المملكة نحو مائة ألف تركي يعملون في مختلف المجالات ويشاركون في تنمية الوطن وإعماره ، كما يزور تركيا حوالي ٥٠ ألف سائح سعودي سنويا.

ومن الزيارات المتبادلة بين البلدين قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - حينما كان وليًا للعهد بزيارة لدولة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اوردغان في مقر رئاسة الوزراء في أنقرة وعقد الجانبان اجتماعا جرى خلاله استعراض آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في المجالات كافة، إضافة إلى بحث تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط .

وشهد عام ١٤٣٤هـ استقبال صاحب السمو الأمير فهد بن عبد الله بن محمد نائب وزير الدفاع معالي قائد القوات الجوية التركية الفريق أول محمد أرتن الذي نقلد بوسام الملك عبد العزيز من الدرجة الممتازة، تقديرا لجهوده المميزة في توطيد أواصر الصداقة والتعاون المشترك بين البلدين.

وفي نفس العام انطلقت فعاليات التمرين التحضيري للقوات الجوية الملكية السعودية بمشاركة عدد من طائرات القوات الجوية بأنواعها الهجومي والدفاعي وطائرات الإنذار المبكر بكامل أطقمها الجوية والفنية والمساندة ،وذلك استعدادا للمشاركة في مناورات " نسر الأناضول - ٣ - ٢٠١٣م" ، التي أقيمت في قاعدة كونيا الجوية في تركيا ونفذت خلالها العديد من الطلعات الجوية التدريبية اشتملت على عدد من العمليات الجوية المضادة الدفاعية والهجومية وعمليات المرافقة والحراسة للطائرات الصديقة والاشتباك مع الطائرات المعادية المعترضة وعدد من العمليات الأخرى.

واستقبل مطار الأمير نايف بن عبد العزيز بالقصيم في العام ذاته أولى الرحلات الدولية القادمة من مطار اسطنبول الدولي .

وإنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بتقديم جميع أشكال المساعدات للأشقاء السوريين يقوم مكتب الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء السوريين في تركيا بتسيير قوافل إغاثية متعددة من مدينة "غازي عنتاب" التركية محملة بالمساعدات الغذائية والصحية للأشقاء السوريين النازحين في المخيمات على شريط الحدود التركية والداخل السوري.

وفي المقابل ثمن دولة رئيس وزراء جمهورية تركيا رجب طيب أردوغان للمملكة العربية السعودية دعمها للاجئين السوريين على الحدود التركية ومساعداتها الإنسانية الكبيرة التي تقدمها للنازحين من الأزمة السورية .

وضمن التعاون الاقتصادي بين المملكة وتركيا وافق الصندوق السعودي للتنمية في عام ١٤٣٤هـ على تقديم تسهيلات ائتمانية من خلال خطوط ائتمان لتمويل تصدير سلع وخدمات وطنية غير نفطية متنوعة من المملكة بمبلغ إجمالي قدرة (٧٠) مليون دولار ، أي ما يعادل (٢٦٢,٥) مليون ريال لصالح عدد من البنوك بجمهورية تركيا شملت كل من بنك زراعة ، والبنك العربي التركي ، وبنك فيبا.

كما طرح وفد تجاري تركي بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض فرصاً استثمارية في مجال صناعة الأثاث الخشبي بأنواعه وإيجاد منافذ للسوق

السعودي مع نظرائهم من الجانب السعودي.

وفي نيويورك التقى صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل - رحمه الله - وقت أن كان وزيراً للخارجية على هامش اجتماعات الدورة ٦٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة معالي وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو وبحث معه علاقات التعاون الثنائية بين البلدين وتطورات الأوضاع في الأزمة السورية والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، إضافة إلى الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة ٦٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وتقيم سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى تركيا في كل عام حفل استقبال بمناسبة اليوم الوطني للمملكة بمشاركة منسوبي السفارة والمواطنين السعوديين المقيمين والزائرين وكذلك الطلبة السعوديين المبتعثين للدراسة في تركيا بتشريف عدد من الشخصيات السياسية البارزة وعدد من أصحاب المعالي الوزراء في الحكومة التركية.

كما يشرف أمير منطقة الرياض أو من ينوب عنه في كل عام حفل سفارة جمهورية تركيا بمناسبة اليوم الوطني لبلادها.

وبعد أدائه مناسك حج عام ١٤٣٤هـ استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - فخامة الرئيس عبد الله غل رئيس الجمهورية التركية آنذاك والوفد المرافق له.

وجرى خلال الاستقبال بحث آفاق التعاون بين البلدين الشقيقين وسبل دعمها وتعزيزها بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين في جميع المجالات .

كما بحث الجانبان تطورات الأحداث الراهنة على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف البلدين الشقيقين منها .

وفي جانب التوافق السياسي بين البلدين أكدت الجمهورية التركية أن رفض المملكة العربية السعودية الدخول إلى مجلس الأمن الدولي يجعل المنظمة الدولية تفقد من مصداقيتها .

وقال الرئيس التركي السابق عبد الله غل للصحافيين في اسطنبول : " إن الأمم المتحدة تفقد الكثير من مصداقيتها " ، عادا أنها تفشل في الرد بفعالية على الأزمات في العالم .

وأضاف "إن قرار المملكة العربية السعودية يهدف إلى لفت نظر المجتمع الدولي إلى هذه الحالة، وينبغي احترام قرارها " .

وفي مطلع العام ١٤٣٥هـ اختتمت اللجنة السعودية التركية المشتركة أعمال دورتها الحادية عشرة التي استضافتها أنقرة على مدى يومين بتوقيع محضر اجتماعات الدورة.

وأكد الجانبان السعودي والتركي أهمية العمل من أجل تعزيز العلاقات القائمة والدفع بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بهدف رفع مستوى التبادل التجاري إضافة إلى التعاون في مجال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتبادل الخبرات في هذا المجال.

فيما أكد رئيس مجلس الأعمال السعودي التركي المشترك المنبثق عن مجلس الغرف السعودية مازن إبراهيم رجب ، قدرة القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا على العمل سويا من أجل رفع مستوى التبادل التجاري الحالي البالغ ٨ مليارات دولار ليصل إلى أكثر من ذلك خاصة في ظل وجود علاقات متميزة بين البلدين وأنظمة مشجعة على الاستثمار، مقترحا فتح مكتب للخدمات التجارية في تركيا وتفعيل دور الملحقية التجارية السعودية لتشجيع الشركات السعودية على الدخول في السوق التركية وتدشين خط ملاحة بحري مباشر بين البلدين لتعويض التراجع في النقل البري بسبب الأوضاع في المنطقة.

وشهد مطلع العام أيضا توقيع معالي رئيس هيئة وكالة الأنباء السعودية الأستاذ عبد الله بن فهد الحسين ومدير عام وكالة أنباء الأناضول كمال اوزتورك ، مذكرة تعاون إخباري بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة أنباء الأناضول ، وذلك على هامش المؤتمر الدولي الرابع لوكالات الأنباء في العالم تهدف إلى تقديم أفضل مستوى من المعلومات وتبادل الأخبار المتعلقة بالتطورات في المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا.

وتشهد العلاقات بين البلدين تناغماً على مختلف الصعد فقد كشف معالي رئيس الشؤون الدينية بجمهورية تركيا رئيس وفد شؤون الحج التركي البروفيسور محمد كوماز أن عدد حجاج بلاده الذين أدوا مناسك الحج عام ١٤٣٥هـ بلغ ٥٩,٢٠٠ ألف حاج وعدد المعتمرين ٥٠,٠٠٠ معتمر، مؤكدا ترحيب بلاده لاستمرار حكومة خادم الحرمين الشريفين في تخفيض أعداد حجاج الخارج لـ ٢٠٪ والداخل ٥٠ ٪ لضمان سلامة حجاج بيت الله الحرام وضمان سلاسة حركتهم خلال تنفيذ المشاريع التي مازالت قائمة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والمدينة المنورة .

وفي إطار التعاون في مجال التعليم العالي وقعت جامعة طيبة بالمدينة المنورة مذكرة تفاهم للتعاون العلمي مع جامعة مرمرة التركية التي تعد ثاني أكبر جامعة حكومية في تركيا تعود بدايتها لعام ١٨٨٣م ويبلغ عدد طلابها اليوم نحو ٧٠ر٠٠٠ / طالب وتضم / ١٦ / كلية وتسعة معاهد مهنية عليا و/ ١١ / مركز أبحاث .

كما التقى المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة حامد بن جابر السلمي ، بوكيل التربية الوطنية بالجمهورية التركية يوسف تكني ، بحضور عدد من القيادات التعليمية في منطقة مكة المكرمة.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بتطوير التعليم في البلدين.

وافتتح المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي مؤخراً، مقراً دائماً دولياً في جمهورية تركيا، وذلك في الملحقية الثقافية بإسطنبول لتقديم الاختبارات عبر الحاسب الآلي .

وشاركت المملكة في مسابقة تركيا الدولية لحفظ القرآن الكريم وحسن تلاوته وتجويده في نسختها الأولى، التي أقيمت في مدينة اسطنبول خلال الفترة من ١٩إلى ٢٥ رمضان الماضي.

وفي شهر رجب من عام ١٤٣٥هـ شاركت الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بجدة بعشرة أعمال لعدد من المصورين والمصورات الفوتوغرافيين السعوديين في فعاليات البينالي العالمي "الأبيض والأسود" الذي أقيم خلال مؤتمر "الفياب ٣٢" بتركيا في الفترة من ١- ٧ سبتمبر ٢٠١٤ م برعاية الاتحاد الدولي لفن التصوير الضوئي .

وأبانت منسقة لجنة التصوير الضوئي بالجمعية تغريد وزنه أن مشاركة الجمعية في هذا الحدث الفني العالمي يأتي امتدادًا للمشاركات المتنوعة للجمعية في مختلف المناسبات الفنية الخاصة بفن التصوير الضوئي داخل